



الافتتاحية

والاستمرار في إصدار النشرة. فتقدم بالشكر الجزيل لكل من تصفح العدد الأول، وقدم الملاحظات والاقتراحات لتحسين وتطوير النشرة، كما نسعد بتلقي مزيد من الاقتراحات والآراء البناءة من القراء الأعزاء، لإثراء النشرة والوصول بها للغايات والأمل المنشودة ولتحقيق تطلعاتهم ورغباتهم بتقديم معلومات مفيدة ونافعة.

إدارة التحرير

أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

يُسعد أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات أن تقدم العدد الثاني من النشرة الإلكترونية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، لترسيخ مبدأ التواصل مع الجهات المعنية بالتنفيذ، ولتقديم معلومات محدثة عن الموضوعات ذات العلاقة بالخطة ومشاريعها وعن أهم الإنجازات التي تمت، وأهم مخرجات المشاريع وأثر ذلك في تحقيق الهدف السامي للخطة والمتمثل في التحول إلى مجتمع المعلومات.

ولقد تم توزيع العدد الأول على أكثر من ثلاثة آلاف مختص من ذوي العلاقة بالخطة والمسؤولين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ولقد لاقى العدد الأول استحسان وقبول القراء، مما قدم دفعة لإدارة التحرير لمضاعفة الجهد

هدف.. ومشروع

تم في العدد السابق تغطية الهدف المحدد الأول "توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي". والذي يندرج تحت الهدف العام الأول المتمثل في "رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات". وسوف نتطرق في هذا العدد للهدف المحدد الثاني، والذي يركز على تحسين الخدمات الحكومية وتطويرها وتقديمها في قالب إلكتروني. كما سوف يتم عرض للمشاريع التي تدرج تحت هذا الهدف المهم. ويتطرق الهدف المحدد الثاني إلى "تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي". ويعتبر هذا الهدف من الأهداف المحورية في الخطة، حيث يركز على الأنشطة الخدمية المباشرة التي تقدم للمواطنين والمقيم، وبما يساهم في تسير وتسهيل الإجراءات والمعاملات وتقديمها بشكل إلكتروني مقنن وموثوق. ويَندرج تحت هذا الهدف المحدد أربعة عشر مشروع تتنوع في مضامينها ومخرجاتها ولكنها تصب في بوتقة تنفيذ وتفعيل تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في القطاع الحكومي، وهي كالتالي:

- 1- وضع خطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتنفيذها.
- 2- وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية.

- 3- تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.
- 4- إنشاء شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية.
- 5- إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.
- 6- بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.
- 7- وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 8- إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 9- توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.
- 10- إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 11- دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 12- تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 13- تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.
- 14- وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

والفُت أن أغلب مشاريع هذا الهدف آفة الذكر قد تم تحقيقها والانتهاه من تنفيذها بحمد لله، وذلك من خلال برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، برنامج "يسر". حيث أن كثير من مشاريع هذا الهدف يضطلع برنامج يسر بتنفيذها. ولقد كان لهذا البرنامج دور رائد في تحقيق غايات وأهداف هذه المشاريع. والملاحظ أن مخرجات هذه المشاريع أصبحت واقع مشهود وملسوس من خلال التطورات المتسارعة والاهتمام الكبير من قبل الجهات الحكومية بالتحول إلى تطبيق مفهوم التعاملات الإلكترونية

الخطة.. ومنجزاتها

ركز الهدف المحدد الخامس عشر في الخطة على "توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتدريب وتبني التعليم الإلكتروني". وتضمن المشروع الخامس والسبعون من مشاريع الخطة على "إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني". ولقد أنيطت بوزارة التربية والتعليم تنفيذ هذا المشروع فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العام، وأما ما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي، فتقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذه.

ولقد قامت وزارة التعليم العالي منطلقاً من هذا المشروع بإنشاء مركز باسم "المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد". وتمثل رؤية المركز في تأسيس نظام تعليمي متكامل يعتمد على الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، في هيئة مركز وطني يدعم العملية التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي في كافة مراحلها ولجميع فئاتها وشراحتها دون قيود للزمان أو المكان، تحقيقاً لرسالة المملكة في نشر العلم

الإلكتروني والتعليم عن بُعد في مؤسسات التعليم الجامعي.
١٠- عقد اللقاءات، وتنظيم المؤتمرات، وورش العمل، التي تسهم في تطوير التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد.
١١- التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات العالمية والجهات ذات العلاقة بمجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد.
ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن المركز وأهم نشاطاته ومشاريعه من خلال الرابط التالي:
www.elc.edu.sa

٤- الإسهام في تقويم مشروعات وبرامج التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد.
٥- دعم الأبحاث والدراسات في مجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد.
٦- وضع معايير الجودة النوعية لتصميم المواد التعليمية الرقمية، وإنتاجها، ونشرها.
٧- تقديم الاستشارات للجهات ذات العلاقة في مجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد.
٨- بناء البرمجيات التعليمية وتميها لخدمة العملية التعليمية على القطاعين العام والخاص.
٩- تشجيع المشروعات المتميزة في مجالات التعلم

والمعرفة المؤسسة على المبادئ والقيم الإسلامية السمحة. وهناك عدد من المشاريع قد تم البدء بتنفيذها لتحقيق أهداف المركز المتمثلة في:
١- نشر تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد في مؤسسات التعليم الجامعي بما يتوافق مع معايير الجودة.
٢- الإسهام في توسيع الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم الجامعي، من خلال تطبيقات التعلم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد.
٣- تعميم الوعي التقني، وتضافه التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، إسهاماً في بناء مجتمع معلوماتي.

حروف.. وأرقام

الشامل "استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة" (رقم: م-٢٠١١-٥٠). وتتمثل الرؤية من مشروع (إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات)، في "تسجيل أسماء النطاقات بشكل عادل وموثوق في المملكة العربية السعودية، مع توفير البنية التحتية اللازمة لها". والهدف الإستراتيجي تسهيل إجراءات تقديم طلبات تخصيص الأرقام وتسهيل إدارتها. ومن أهداف المشروع:

- نقل الخدمة بدون انقطاع أو تعطل.
 - زيادة نسبة نمو أسماء النطاقات المسجلة.
 - سرعة التعامل مع طلبات التسجيل أو التعديل.
- ومن مخرجات هذا المشروع:

- ١- نقل خدمة تسجيل أسماء النطاقات من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٢- تطوير وتسهيل إجراءات وأنظمة التسجيل.
- ٣- تطوير البنية التحتية لأسماء وخدمات النطاقات بالمملكة العربية السعودية.
- ٤- دعم استخدام اللغة العربية في أسماء النطاقات من خلال تسجيل أسماء النطاقات باللغة العربية (تحت "السعودية").

سوف نتحدث في هذه الزاوية من كل عدد من أعداد النشرة عن مشروع أو أكثر من مشاريع الخطة والتي تم الانتهاء منها أو في طور التنفيذ، لنقدم معلومات متنوعة تتضمن الهدف الإستراتيجي للمشروع، والأهداف العامة، وأهم مخرجاته. والمشروع الذي سوف نغطيه في هذا العدد (إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات) ورقمه في الخطة (م-٢٠-٤٣). ووصف المشروع "يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام آلي للقيام بهام إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات وفقاً للمبادئ المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم، وتشمل هذه المهام حجز وتخصيص الأرقام وأسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي الخدمة المرخص لهم بشكل مستمر، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة على المدى القصير والمدى البعيد، وتسهيل تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة عادلة وفعالة".

وتتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات تنفيذ هذا المشروع، وهو من المشاريع التي تم الانتهاء من تنفيذها. ولقد ضمنت الهيئة هذه المشروع ضمن المشروع

لقاء العدد

نُسعد في هذا العدد أن نستضيف سعادة الأستاذ عبد الله بن محمد العسكر مستشار العمليات الإلكترونية الحكومية بالإدارة العامة لتقنية المعلومات، ومنسق مشاريع وزارة المالية لدى أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ومن العلوم أن وزارة المالية من الجهات المهمة والجوهرية في إنجاح الخطة؛ فهي الداعم والممول لجميع مشاريع الخطة وفق الضوابط والأنظمة المتقنة لذلك. وهذا ما يتوافق مع المشروع المحوري والأساسي رقم (١) الوارد في الخطة والمتمثل في قيام وزارة المالية بدعم ميزانيات الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى ذلك فقد بين الأستاذ العسكر أن وزارة المالية تتولى تنفيذ مشروع أساسي في الارتقاء بألية المشتريات الحكومية بتحويلها إلى منظومة إلكترونية آمنة ذات موثوقية، وفي قالب ذي شفافية



عالية وعادلة، والسعي لتقليل التكلفة، ورفع مستوى الجودة، ودعم الجهود التنسيقية بين الجهات. فالمشروع رقم (٢٠) الوارد في الخطة المتمثل في "تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية" يمثل ركيزة لتحقيق هذه الأهداف المهمة، ويتم التركيز

في المرحلة الأولى من المشروع على الحصول على وثائق طلب العروض وتقديمها إلكترونياً. ولقد تحدث سعادة الأستاذ عبد الله العسكر عن اهتمام معالي وزير المالية وحرصه على تنفيذ المشروع وفق أفضل المعايير والموصفات المعمول بها عالمياً، وبما يحقق الغايات والأهداف المأمولة من المشروع؛ إذ وجه معاليه بتشكيل لجنة استشارية على أعلى المستويات من المسؤولين في وزارة المالية. ومن أهم ما تبلور من قرارات عن هذه اللجنة في بداية اجتماعاتها، تشكيل لجنة تنفيذ، وتعيين مشرف عام على هذا المشروع.

وتطرق الأستاذ العسكر إلى أن مشروع المشتريات الحكومية الإلكترونية يعتبر أحد المشاريع الوطنية الإستراتيجية الواحدة والذي تبنه وزارة المالية. ويأتي هذا المشروع في ظل التوجه العام للدولة نحو التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية، وليتقدم - بإذن الله - نموذجاً فريداً

منها وتقادي السلبيات والعقبات التي مرت بها دولٌ أخرى. أما عن سير المشروع فيجري حالياً إعداد وثيقة لطلب المعلومات (RFI)، وسوف ترسل إلى المكاتب الاستشارية الرائدة (المحلية والدولية) لتزويد إدارة المشروع بما يتوافر لديها من إمكانات وخبرات في مجال الأعمال الاستشارية لمشاريع وأنظمة المشتريات الحكومية الإلكترونية؛ تمهيداً لإعداد وثيقة حول متطلبات المشروع من الأعمال الاستشارية، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حالياً الاستفادة من الاستشاريين لدى برنامج (يسر)، إضافة إلى المعايير والأساليب المتبعة لديهم تمهيداً لاختيار استشاري دائم للمشروع.

واختتم سعاده حديثه بالتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون والتكاتف بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ المشروع؛ لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة من هذا المشروع، وأن يرى النور بمشيئة الله قريباً؛ ليحقق تطلعات وتوجهات الدولة في التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية بما يعود بالنفع على الوطن والمواطن.

فيركز على كل ما له علاقة بتنفيذ المشروع. ويشمل ذلك جميع مراحل التنفيذ، وما يتضمن ذلك من إعادة هندسة الإجراءات، وبناء بوابة المشتريات على شبكة الإنترنت، وتطوير الأنظمة وتطبيقها، والبنية التحتية، وشبكة نقل المعلومات، والترتيب، وإدارة التغيير. أما محور الأنظمة والتجهيزات المساندة، فيركز على عملية تكامل مع الأنظمة والتجهيزات الأخرى التي تشمل أنظمة وزارة المالية، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، ونظام سداد وغيرها من الأنظمة. كما أن هناك محوراً لتوفير الموارد البشرية المتخصصة للعمل ضمن فريق المشروع، أما محور الأبحاث والدراسات فيسعى إلى إجراء عملية التطوير والتحسين في المشروع.

وأكد سعاده أن هناك قراراً مهماً في هذه المرحلة يتمثل في العمل على الاستعانة باستشاري ذي خبرة عالية في هذا المجال؛ بحيث يكون دوره تقديم كامل الدعم الاستشاري للمشروع في جميع مراحل، ونقل تجارب الدول المتقدمة للاستفادة

-وعلى المستوى الوطني- للتعاملات الإلكترونية الحكومية من خلال تحول وزارة المالية في عمليات المشتريات والمناقصات -وفق مراحل مدروسة- لتكون إلكترونية، ومن ثم ربط الجهات الحكومية والمتعاملين معها من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالنظام لتنفيذ عمليات الشراء والمناقصات الحكومية من خلاله بشكل مرحلي.

ومن المؤمل أن يحقق ذلك -إن شاء الله- نقلة نوعية في مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة المالية، وليسهم هذا المشروع ليكون أحد اللبنات الأساسية في الاقتصاد الوطني المرعي.

وعن حالة سير المشروع، ذكر الأستاذ العسكر أن من المهم في البداية التطرق إلى المحاور الأساسية التي تم تحديدها متتابعة سير المشروع لضمان تنفيذه وفق المعايير والمواصفات المطلوبة. ومن هذه المحاور، محور الأعمال الاستشارية. ويركز هذا المحور على تنفيذ الأعمال الاستشارية للمشروع حسب المعايير المحلية والدولية، مع التحقق من ضبط الجودة في كافة أعمال المشروع. أما محور الأعمال التنفيذية

التحول إلى مجتمع المعلومات

صدر حديثاً عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام ٢٠١٠م، الذي عقد في حيدر أباد، الهند، ٢٤ مايو - ٤ يونيو ٢٠١٠م، تقرير بعنوان حالة الاتصالات العالمية / تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات: استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات. يُقدم هذا التقرير الذي نشره الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، معلومات أساسية يُستند إليها في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة والإستراتيجية ذات العلاقة بالاتصالات العالمية / تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.

والتقرير التاسع عن حالة الاتصالات العالمية / تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، يركز على رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات. إذ يوافق عام ٢٠١٠م نقطة المنتصف بين مرحلة تونس لعام ٢٠٠٥م من القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعام ٢٠١٥م، الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف العشرة التي اتفقت عليها الحكومات إبان القمة. والتقرير عن حالة الاتصالات العالمية / تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠١٠م، هو استعراض لمنتصف المدة، هدف منه تزويد صانعي السياسات بتقييم عام لما تم إنجازه حتى الآن فيما يخص التطورات المتعلقة بمجتمع المعلومات، وما يتعين القيام به لتحقيق الأهداف العشرة. وقد أعد التقرير خصيصاً للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام ٢٠١٠م، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في مداولتها بشأن حالة الاتصالات العالمية / تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.

وبالنظر إلى الطابع الشامل لمجتمع المعلومات، فقد أعد التقرير المتعلق بحالة الاتصالات العالمية / تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، بقيادة الإتحاد الدولي للاتصالات مع منظمات دولية أخرى، وأسهمت فيه اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

لذا فإنه زود المشاركين برؤية شاملة للحالة الراهنة للتطورات المتعلقة بمجتمع المعلومات على الصعيد العالمي، والتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ولقد وضعت القمة العالمية لمجتمع المعلومات أهداف إنمائية للألفية للالتزام بها من قبل الدول لإقامة مجتمع المعلومات. فلقد جمعت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت في جنيف ٢٠٠٢م وفي تونس ٢٠٠٥م، الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال مناقشة طائفة واسعة من الموضوعات المتعلقة بتسخير الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض التنمية. وفي ختام القمة، وافقت الحكومات على مجموعة من الالتزامات والإجراءات الرامية إلى التشجيع على إقامة مجتمع معلومات جامع. وبوجه خاص، حُدثت عشرة أهداف في خطة عمل جنيف، إلى جانب العديد من التوصيات المستندة إلى خطوط عمل مختلفة، والأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥م هي:

- ١- توصيل القرى بالاتصالات وتقنية المعلومات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية.
- ٢- توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بالاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٣- توصيل المراكز العلمية والبحثية بالاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٤- توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد بالاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٥- توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بالاتصالات وتقنية المعلومات.

٦- توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بالاتصالات وتقنية المعلومات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني.

٧- تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.

ولقد تحدث التقرير عن واقع المملكة المتعلق بالهدف الثاني "توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بالاتصالات وتقنية المعلومات". حيث تطرق التقرير أن عدد كبير جداً من المدارس في البلدان النامية يفتقر إلى فرص النفاذ إلى الإنترنت. بينما ذكر التقرير أن المملكة، وبما توافر من معلومات عن الدول العربية بين عام ٢٠٠٧م وحتى ٢٠٠٩م، تجاوزت المتوسط والبالغ (٧٧٪) لربط المدارس بخدمة الإنترنت. حيث بلغت النسبة قرابة (٨٠٪). ولقد حققت البحرين نسبة (١٠٠٪) في توفير خدمة النطاق العريض في المدارس. كما يوضح التقرير واقع المملكة بين مجموعة مختارة من الدول فيما يتعلق بربط المدارس بخدمة الإنترنت. ويمكن الإطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:

www.itu.int/ITU-D/ict/publications/wtdr10

٨- تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.
٩- التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.
١٠- تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات من أماكن قريبة.
والتأمل لهذه الأهداف العشرة، يلحظ أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة قد احتوتها وغطتها، وأضافت لها الكثير في سبيل التحول إلى مجتمع المعلومات، لكي تضاهي المملكة ما يقدم في مجتمعات الدول المتقدمة مع الحفاظ على القيم والمبادئ الخاصة بثوابت المجتمع السعودي. ولقد تحقق العديد من هذه الأهداف على أرض الواقع، ويتضافر الجهود والتعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ الخطة، سوف تتكامل منظومة تنفيذ بقية الأهداف بمشيئة الله.

مصطلح.. وتعريف

سوف يتم التركيز في هذه الزاوية على اختبار مصطلح أو أكثر من المصطلحات ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع تعريف مختصر له، وذلك بهدف نشر هذه المصطلحات والتعريف بمدلولاتها.

البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI):

مجموعة السياسات والقوانين والأجهزة والبرامج والخدمات، التي تمكن المستخدمين من تبادل المعلومات والمعاملات والمفاتيح والتوقيعات الرقمية، بشكل آمن يتيح للأطراف المختصة التأكد من هوية المرسل والمستقبل. ولزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الرابط التالي الخاص بالمركز الوطني للتصديق الرقمي: www.pki.gov.sa

التوقيع الإلكتروني (Electronic Signature):

توقيع رقمي يستخدم لغرض التعاملات الإلكترونية، ويحمل الخصائص الرئيسية للتوقيع العادي. ويعتمد هذا التوقيع على التشفير والبنية التحتية للمفاتيح العامة.

البوابة (Portal):

موقع على شبكة الإنترنت يشكل نقطة البداية للاتصال بين زوار الموقع والجهات المختلفة، وقد جاء اسم البوابة من وظيفتها كباب مفتوح يُطل منه على عالم المعلومات والفعاليات الأخرى التي توفرها الجهات ومواقع الإنترنت. وتتميز البوابة عن بقية مواقع شبكة الإنترنت الأخرى بدرجة عالية من التنظيم والأمان. ومن أمثلة ذلك البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية: www.saudi.gov.sa

وقائع وأحداث

تأسيس شركة وادي الرياض وشركة وادي جدة وشركة وادي الظهران للتقنية

بدأت كثير من مشاريع الخطة بحمد الله تتبلور على أرض الواقع، حيث ركزت الخطة ضمن رؤيتها الشاملة على بناء صناعة قوية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل. ولقد حُصص الهدف العام الثالث وما يندرج تحته من سياسات ومشاريع لتبني هذا التوجه. وتمثل الهدف العام الثالث في "بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل". ويترجم تحت هذا الهدف العام إحدى عشر مشروعاً تسعى من خلال مخرجاتها لتحقيق غايات هذا الهدف.

ولقد لاقت هذه المشاريع الدعم من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، ومن ذلك قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة وادي الرياض وشركة وادي جدة وشركة وادي الظهران للتقنية كشركات مساهمة. وتهدف الشركات الثلاث إلى الإسهام الفاعل في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال والاستثمار على أسس تجارية من خلال الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات في مجال التطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها ولها في سبيل

تحقيق أغراضها القيام بعدد من الإجراءات من بينها ما يلي:

١- الاستثمار في صناعة نقل التقنية وتوطينها وتطويرها.

٢- تهيئة طلاب الجامعة للعمل في القطاع الخاص من خلال التدريب والتأهيل وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة خلال المرحلة الأكاديمية.

٣- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في دعم أغراض الشركة والتعاون مع الهيئات والشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطاً مماثلاً أو مكمل لنشاطها.

ومما لا شك فيه أن هذه المشاريع وغيرها تلبى مطلب أساسي من متطلبات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير تكون قادرة على الابتكار والتجديد، وذلك بما يواكب سعي الدولة الحديث في امتلاك التقنية ونقلها وتوطينها في المملكة، وتوظيف مخرجات البحث العلمي في تحقيق نهضة تقنية سعودية، وبما يواكب توجهات الدولة نحو اقتصاد المعرفة، والتحول إلى مجتمع المعلومات. وتسهم في تحول البحث إلى مسار تطبيقي منتج للتقنية، وفي نقل تلك المنتجات إلى السوق بأسلوب استثماري سليم. بما يحقق محور من محاور الخطة المتمثل في مساندة توجه الدولة في تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد قائم على البترول إلى اقتصاد مبني على المعرفة.